وعليه مثلها وبناء اى ملك بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان بيننا على ساحته وزال ملك مالكها ولزم الغاصب قيمتها وقال ان شئت اخذهما ونقض البناء وذكر الكرخي ان وضع السئلة فيما اذا دخل الساحة في بنائه بان بنى حولها او انه اذا بنى على الساحة فهدم المدر ولكن هذا ضعيف كذا في الكافي الساحة بالجيم خشبة منحونة مهيأة للاساس عليها وغيرها بان جعلها جذعا او نحوه وبنى عليها او لو ذبح شاة بغير اذن مالكها او خرق ثوبا مغصوبا خرقا فاحشا يبطل عامة منفعته وقيل البعض لانه يبنى عن المبالغة يقال فتح الابواب في فتح الابواب ضمن المالك القيمة وسلم المغصوب اليه اى الى الغاصب وضمن النقصان واخذه وكذا الدابة وكذا اذا قطع يدها او رجلها هذا هو الظاهر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يضمنه شيأ ولو كانت الدابة بقرة كولد فقطع الغاصب طرفها فلما كان يضمن قيمتها بخلاف ما اذا قطع اذن الدابة او اذنيها يضمن النقصان وبخلاف قطع طرف المملوك حيث ياخذ المملوك مع ارش العضو المقطوع وفي الخرق اليسير ضمن نقصانه واخذ الثوب والصحيح ان الخرق الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة وبقي بعض العين وبعض المنفعة وذلك مثل قطع الثوب قميصا ففات به جنس منفعة القباء والجبة وبقي جنس منفعة القميص والبسر ما لا يفوت به شئ من المنفعة ولو غرس او بنى في ارض الغير قلعا او ردت الارض الى مالكها الا طلب وفي المحيط والذخيرة وكان القاضي ابو علي النسفي يحكي عن شيخ الاسلام الكرخي رحمه الله انه ذكر تفصيلا فقال اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض لا يومر الغاصب بقلع ذلك بل يضمن قيمة الارض وان كانت اقل فكما ذكر في الكتاب وقال مشايخنا هذا اقرب من مسايل محفوظة عن محمد منها ان من كانت في يده لؤلؤة فسقطت فابتلعتها دجاجة انسان فانه ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة فان كان قيمة الدجاجة اقل يخير صاحب اللؤلؤة بين ان ياخذ الدجاجة ويضمن قيمتها وبين ان يترك اللؤلؤة وياخذ القيمة وان نقصت الارض بالقلع ضمن مالك الارض اى للغاصب البناء او الغرس اى قيمتها ان شاء كل واحد منهما مقلوعا ويكون كل بما له معنا ويضمن قيمة البناء او الشجر يوم يقلعه لا قيمة بناء او شجر ثابت في الارض ولا قيمة بناء او شجر مقلوع وان غصب ثوبا فصبغ احمر او سويقا فلت السويق بسمن اى بلبه وخلط ضمنه المالك قيمة ثوب ابيض ومثل السويق واخذهما المالك وغرم ما زاد الصبغ والسمن اى زيادة الصبغ والاضافة التقدير بزيادة بينة فيلزم عليه الصبغ والسمن وقال ان شئت في الثوب لمالكه ان يمسكه ويامر الغاصب بازالة الصبغ عن ثوبه بالغسل

بقدر الامكان وينقصه نقصان الثوب ان انتقص بذلك ثوبه **فصل** غيب المغصوب ولو قال اذا غاب المغصوب لكان اولى وضمن المالك قيمة ملكه الغاصب وكذا لو ملكه بقضاء او آ القاضي او بحكم القاضي عليه بالضمان وقال اشتريت لا املكها فلو كان قريب الغاصب يعتق عليه باداء الضمان عندنا وعنده لا يعتق والقول في القيمة للغاصب مع يمينه والبينة للمالك اى اذا اقام المالك البينة على زيادة قيمة المغصوب تقبل بينته ولا يلتفت الى قول الغاصب ثم اذا لم يكن للمالك بينة وجاء الغاصب ببينة ان قيمته كذا او كذبه رب الثوب وطلب يمين الغاصب هل تقبل بينة الغاصب قيل لا تقبل وقيل ينبغي ان تقبل بينته كذا في الاصل فاذا ظهر المغصوب بعد التضمين وقيمته اكثر مما ادى الغاصب والحال انه قد ضمنه بقول المالك وببينته او اقام المالك او يكول الغاصب عن اليمين فهو اى المغصوب للغاصب ولا خيار للمالك في ان يرد القيمة ويا خذ المغصوب وان ضمنه بيمين الغاصب فالمالك يخير بين ان يضمن الضمان او ياخذ المغصوب ويرد العوض في ظاهر الرواية وهو الاصح وقال الكرخي لا خيار له وان باع المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرره لم يضمنه لانعتق وزوائد المغصوب امانة في يد الغاصب مطلقا متصلة كانت كالسمن والجمال والصوف او منفصلة كولد المغصوبة واللبن والبيض وثمرة البستان المغصوب فعليه ضمنها بالتعدي اى من الغاصب تقع على قوله اما نة او بالمنع بعد طلب المالك وقال الشافعي زوائد الغصب مضمونة مطلقا ولو باع الغاصب الاصل والزيادة وسلم الزيادة متصلة فان كان قائما اخذ صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض وليس له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة زائدة عندابي حنيفة وقالا له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة زائدة وما نقصت الجارية بالولادة فهي امانة في يد الغاصب مضمون بهذا اذا احدث الحمل في يد الغاصب من غير المولى والزوج اما اذا كان الحمل من احدهما لا يجب عليه الضمان لانه النقصان ولا في الهلاك ولكن يجبر النقصان بولدها ان كان قيمة الولد وفاء بذلك ويسقط ضمانه عن الغاصب اذا ادى الولد وقال زفر وان في لا يجبر النقصان وذكر في الذخيرة لا يسقط ظاهر الرواية وعن محمد انه يسقط وكذا اذا قطع قوائم شجرات ان اوجز صوف شاة غيره ثم نبت مكانها اخرى او خصى عبد غيره فزادت قيمته بسبب الخصي ولو زنى الغاصب او غيره بمغصوبة ردت الى صاحبها فانت

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)